

هيكل ووضعية البطالة في الجزائر خلال الفترة (2015/1970) دراسة تحليلية.

عباس عبد الحفيظ¹، شنتوف خيرة²، حازم فروانة³

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ملامح ووضعية البطالة في الجزائر خلال الفترة (2015/1970) و لقد توصلت الدراسة ان معدلات البطالة عرفت انخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة حيث استقرت تقريبا عند نسبة 11% في 2015 و هي نسبة معقولة نوعا ما إذا قارناها بسنة 2000 فقد كانت تتراوح حوالي 30% و يرجع الفضل في ذلك إلى التدابير و الإجراءات و الهياكل المستحدثة من طرف الدولة للحد من هذه الظاهرة .

كلمات مفتاحية :

معدل البطالة ، سوق العمل ، توظيف ، البطالة في الجزائر .

Abstract :

This study aims to know the features and the status of unemployment in algeria 1970-2015 . The study found that unemployment rates have been markdly low in récent years from study period where it stabilized almost at 11 % in 2015 and it is fairly reasonable ratio if we compare it with 2000 .it was around 30% .thanks to measures , procedures and structures developed by the state to curb this phenomenon.

Key words :

¹أستاذ محاضر "ب"، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان، الجزائر ، abbasabdelhafidh@gmail.com

² طالبة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان، الجزائر . chentoufkh88@gmail.com

³ أستاذ محاضر "أ"، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان، الجزائر ، atiaf_1998@hotmail.com

Unemployment rate, labor market, employment. Unemployment in Algeria

مقدمة :

البطالة... تعد إحدى المشكلات الرئيسية التي تعاني منها الجزائر ولازالت تعاني منها ، والتي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة لها ، لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية و لقد تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانيات بالأزمات الخارجية آنذاك،(1986) بسبب الإنخفاض الشديد لأسعار البترول و انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، حيث أدت إلى انهيار شبه كلي للاقتصاد الوطني و من هذه الآثار اختلال عجز الموازنة العامة للدولة و كذلك عجز في الميزان التجاري للذان أخذاً طابعاً متدهوراً ، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمالية خصوصاً بانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانخفاض أسعار البترول وبالتالي تراجعت معدلات الاستثمار، ما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف القضاء على الاختلالات المالية الداخلية والخارجية. و يعتبر معدل البطالة أحد المؤشرات الرئيسية لمعدل المرتفع يعبر عن تدهور الأداء الاقتصادي الكلي ، و البطالة هي المحرك الرئيسي للاضطرابات الاجتماعية و ما يرتبط بها من أفات عديدة في المجتمعات و من خلال ما تقدم نطرح إشكالية التالية ما هو هيكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2015/1970) ؟ ولتحقيق مبتغى هذه الدراسة يتم الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

1- مفهوم البطالة :

البطالة لغة: البطالة بالكسر وقيل بالضم هي على نقيضها وهي العمالة، أو هي من بطل الأجير يبطل بالضم بطالة بالفتح أي تعطل فهو بطل.¹

2 البطالة اصطلاحاً: تطلق البطالة على ثلاثة معاني:

1. عدم تناسب فرص العمل مع قوى البشر أو قلة فرص العمل المعروضة، مع كثرة الطلب عليها.
2. عدم إسناد عمل أي كان نوعه إلى الشخص.

3. أو عدم قيام الشخص بعمل ما بناء على رغبته في عدم العمل، ومن ثم يمكن أن نعرف البطالة على أنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية.

وينظر إلى مفهوم البطالة على أنها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد. فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كليا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين²:

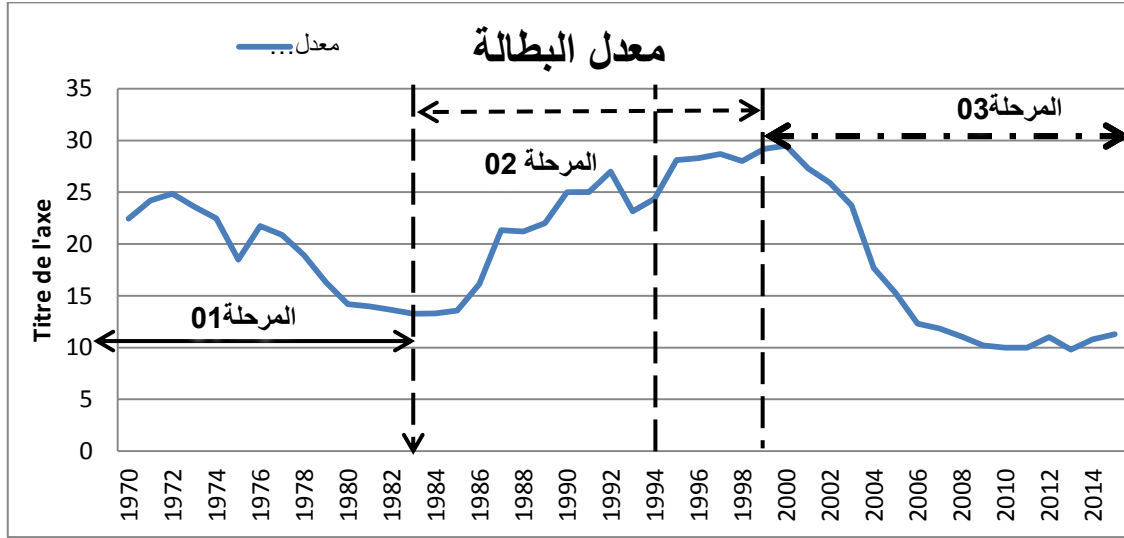
- بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلا، وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.
- بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها. وحسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS حسب هذه الأخيرة مصطلح "بدون عمل" يقصد به "بطل" ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية:

- أن يكون في سن العمل أي بين 16-60 سنة؛ و بدون عمل أثناء فترة التحقيق (أي لم يتمكن من عمل بأجرة أو بدونها)؛ و أن يكون قام بالبحث الجاد عن عمل؛ وأن يكون متاح ومستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

2-تحليل معطيات البطالة في الجزائر لفترة الدراسة ما بين 1970 /2015:

تشهد الجزائر معوقات اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة، التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد حاليا، و سنقوم في ما يلي بتحليل و تحديد حجم البطالة في الجزائر ، و ذلك من خلال توظيف البيانات الإحصائية عن مؤشرات التشغيل و البطالة في الجزائر .

الشكل رقم (1-1) : تطور معدلا البطالة خلال فترة الدراسة 2015/1970 :



المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الشكل البياني رقم يمكن تحديد ثلاث مراحل لتطورات معدلات البطالة لتي مر بها 22,45 الاقتصاد الوطني اثناء فترة الدراسة 2015/1970 و التي نلخصها كالتالي :

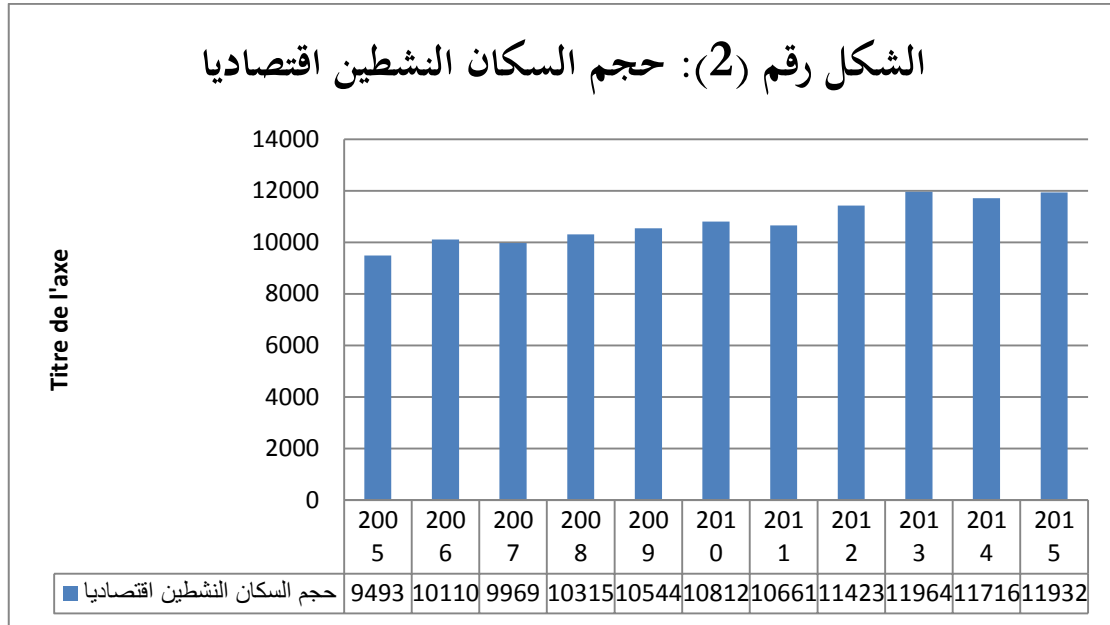
المرحلة الأولى: التي تمتد من سنة 1970 الى غاية سنة 1985 فبعدما كان معدل البطالة في اول سنة لفترة الدراسة عام 1970 ب 22,45 % انخفض سنة 1985 ويستقر عند 13,58 % و يعود الفضل فيه إلى تبني إقامة سياسة إستراتيجية صناعة ثقيلة في البلد ، انطلاقا من نموذج "الصناعات المصنعة"، باعتبار أن الصناعة قطاع يتميز بكثافة عنصر العمل، وخصّصت لهذا القطاع اعتمادات مالية هامة في المخططات الإنمائية الثلاثة .و عرفت هذه الفترة بتطور العمالة بفضل النسب العالية للاستثمارات القومية و الظروف الجّد ملائمة التي كانت تميّز إمكانيات تمويل النشاطات الاقتصادية .إلا أن هذا التطور تراجع بسرعة مع بداية الثمانينات وبالأخص بعد النصف الثاني من هذه العشرية3

المرحلة الثانية: تمتد من 1986 إلى سنة 2000 حيث نلاحظ في هذه المرحلة ارتفاع معدل البطالة من 16,13 % سنة 1986 لتصل سنة 2000 29,5 % و هذا كان نتيجة انهيار أسعار البترول و انعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الوطني فانخفضت النشاطات و المشاريع التنموية بسبب ضعف التمويل الذي يرجع كما اشرنا سابقا لانهيار و تراجع أسعار البترول ، و انخفاض قيمة الدينار ما أدى إلى غلق عدد كبير من المؤسسات العمومية فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال .

المرحلة الثالثة: من 2001 إلى غاية 2015 أما خلال هذه الفترة فلقد سجلت معدلات البطالة تراجعاً محسوساً و انتقالاً فريداً من نوعه مقارنة بالفترتين السابقتين حيث نجد سنة 2000 معدل البطالة بلغ 27,3 % لينخفض سنة 2004 إلى 17,7 % ، و انطلاقاً من هذه السنة بدأت معدلات البطالة في الإنخفاض إلى أن وصلت كل من سنة 2010، 2011، و تستقر عند معدل 10% ثم ترتفع بشكل ضعيف و تسجل نسبة 11.3 % سنة 2015 و يمكن إرجاع انخفاض معدل البطالة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة إلى سياسة الدولة المنتهجة سياسة إنفاق توسعية راجع لانتعاش الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول و زيادة إيرادات الدولة ، و ذلك بإطلاق البرامج التنموية ومخططات الخماسية و خلق مؤسسات و أجهزة حكومية لدعم تشغيل الشباب.

3- الفئة النشطة في الجزائر: مصطلحي السكان النشطين Population ، Active population وActive force de travail ، Labour Force قوة العمل . حيث نجد الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر يعرف السكان النشطين بـ: "يتكون السكان النشيطون حسب مفهوم المكتب الدولي للشغل من مجموع السكان المشتغلين زائداً مجموع السكان البطالين". بمعنى: جميع العاملين- بمن فيهم الأشخاص الذين يتجاوزون عمراً محدداً وكانوا، أثناء الفترة المرجعية، في حالة عمالة بأجر، أو يعملون لحسابهم الخاص، أو لديهم عمل ولكنهم لا يعملون-، والمتعطلين. لكن مصطلح السكان النشطين اقتصادياً Economically active population يشير إلى: مجموع الرجال و النساء الذين يقدمون العمل اللازم لإنتاج السلع و الخدمات الاقتصادية أثناء فترة محددة. من خلال هذا التعريف نفهم منه أنهم عاملون ولا يوجد بينهم بطالين، وكيف يكون للعاطل صفة النشاط الاقتصادي وهو لا يساهم في العملية الإنتاجية ؟ أما مصطلح قوة العمل force de travail ، Labour Force فهو كما يعرفها كارل ماركس: المجموع الكلي لقدرات الإنسان العضلية و الذهنية و العصبية التي يستخدمها العامل في أثناء العملية الإنتاجية. إذاً مجموع الأفراد القادرين والراغبين والباحثين عن العمل يمثل قوة العمل، و لما تكون هذه القوة موظفة و مستغلة تصبح قوة عمل مشغلة، ولما تكون غير مستغلة تصبح قوة عمل عاطلة . ومنه سنستعمل في فصلنا هذا مصطلح قوة العمل (قوة العمل المشغلة + قوة العمل العاطلة) بدل السكان النشطين، ومصطلحي قوة العمل المشغلة، و قوة العمل العاطلة (البطالة).⁴

و الشكل التالي رقم (3-6) يبين تطور حجم السكان النشطين اقتصاديا في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2015/2005



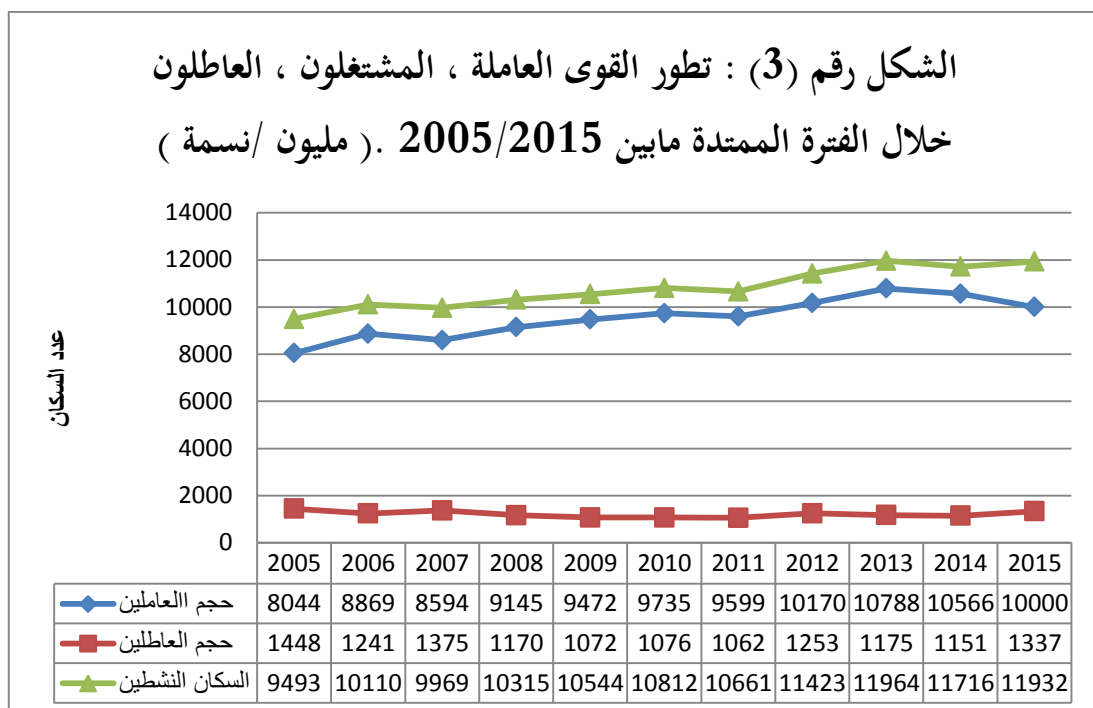
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الشكل البياني رقم نلاحظ التطور في حجم الفئة النشطة إقتصاديا فقد بلغت سنة 2015 11,932-مليون نسمة بعد أن كانت سنة 2005 9,493 مليون نسمة أي بزيادة بلغت 25,65 % وهذا يعني توافد عدد جديد إلى سوق العمل كعازضي لقوة عملهم و بلغت متوسط نسبة النشطين في هذه الفترة 41 % هو (كنسبة إلى حجم السكان في سن العمل) و يعود ارتفاع هذا إلى الأسباب التالية :

توجه المرأة إلى سوق العمل .

ظاهرة التسرب المدرسي و توجه هذه الفئة إلى سوق العمل .

4-حجم السكان العاملين :



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

إن المنحنى رقم 18 يظهر إن حجم العاطلين في انخفاض مستمر ويدل ذلك على عافية الإقتصاد و قدرته على توفير مناصب شغل ، و خاصة أن الفرق و التباين ما بين حجم السكان النشطين و المشتغلين أصبح يقلص مع مرور الزمن و هذا يدل على أن العمالة أصبحت تنمو بوتيرة أسرع من القوى العاملة وهذا ما يقلص الفارق بينهما ويجعل العاطلين في عد تنازلي⁵. حتى نتأكد من صحة الاستنتاجات السابقة، نقوم بتوضيح العلاقة بين معدل البطالة ومعدل العمالة من جهة ومعدل البطالة ومعدل النشاط من جهة أخرى. إن الجدول التالي يبين تطور كل من معدل البطالة، النشاط، العمالة ومعدل الشغل:

الجدول رقم (01) : تطور معدلات البطالة، النشاط، العاملين ما بين 2005/2015.

السنة	نسبة النشطين %	نسبة العاملين %	معدل البطالة %
2005	41	34,7	15,26
2006	42,5	37,2	12,3

2007	40,9	35,3	11,84
2008	41,7	37	11,08
2009	41,4	37,2	10,2
2010	41,7	37,6	10
2011	40	36	10
2012	42	37,4	11
2013	43,2	39	9,8
2014	40,7	36,4	10,8
2015	41,8	37,1	11,3

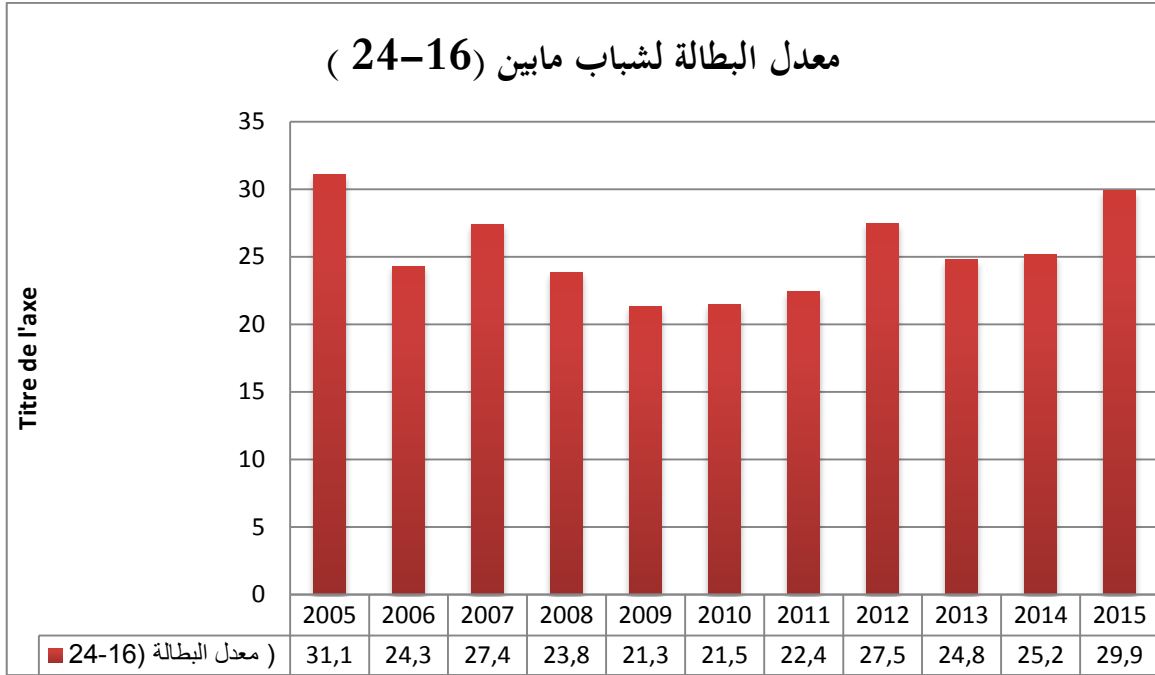
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

عند قراءتنا للجدول، نخلص إلى أن الاقتصاد بدأ يخطو خطوات سريعة نحو الوصول إلى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية من خلال انخفاض معدل البطالة وارتفاع معدل العمالة.

5- هيكل البطالة وفقا لمعيار الفئة العمرية :

سنركز في تحليلنا على الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (16-24) و الشكل الموالي يوضح لنا تطورات معدل البطالة التي مست هذه الفئة .

شكل رقم (4): توزيع البطالة لشباب ما بين (16-24) خلال فترة ممتدة ما بين 2015/2005.

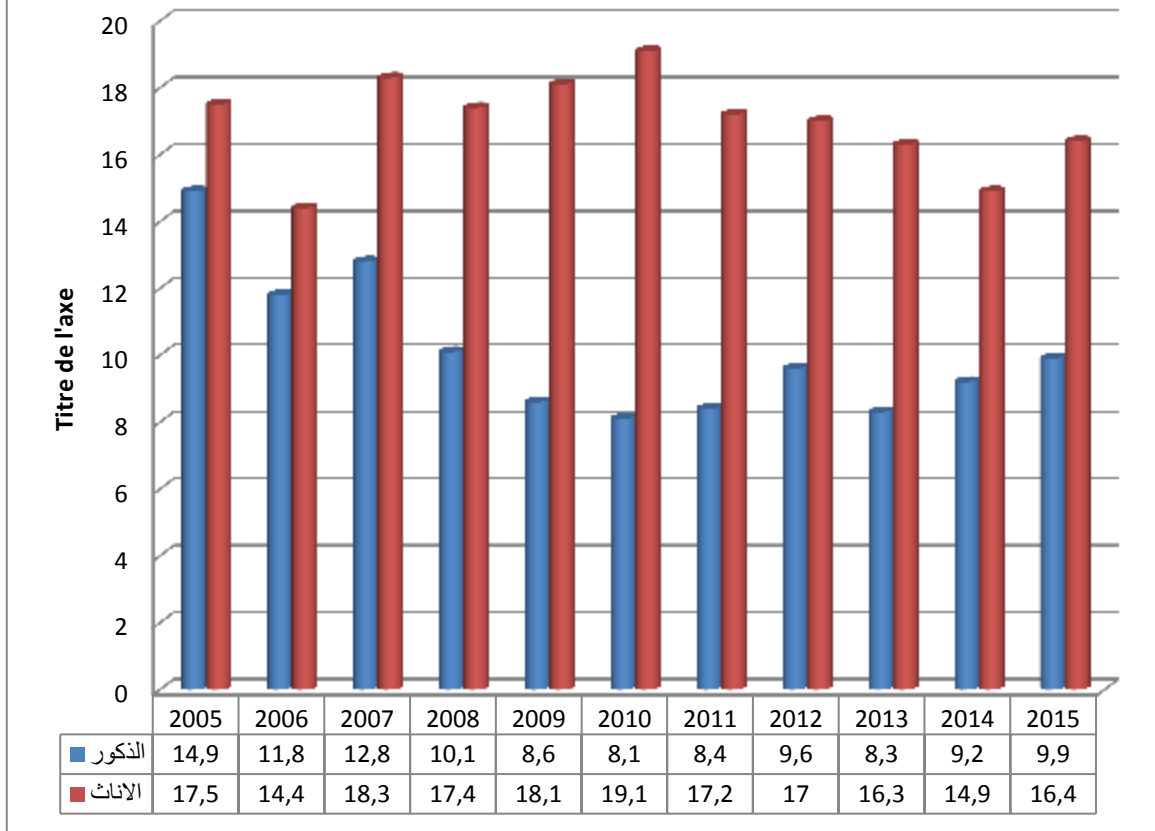


المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن البطالة التي تمس هذه الفئة (16-24) و هي الفئة التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة، إذ سجلت أعلى نسبة لها سنة 2005 (31.1%) لتتخف في السنة الموالية 2006 و تسجل 24.3% و تتخف من جديد سنة 2009/21.3% لتعاود الارتفاع في 2015 لتسجل تقريبا 30% و يرجع السبب هذا الارتفاع إلى أن هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج معظم الطلبة الجامعيين و معاهد و الذين يتقدمون لمرتهم الأولى لسوق العمل ناقصين الخبرة و التجربة حيث أغلبية المؤسسات الاقتصادية تعطي الأولوية لتوظيف الأفراد المؤهلين و ذوي الخبرة الميدانية .

6-هيكل البطالة حسب النوع (الجنس):

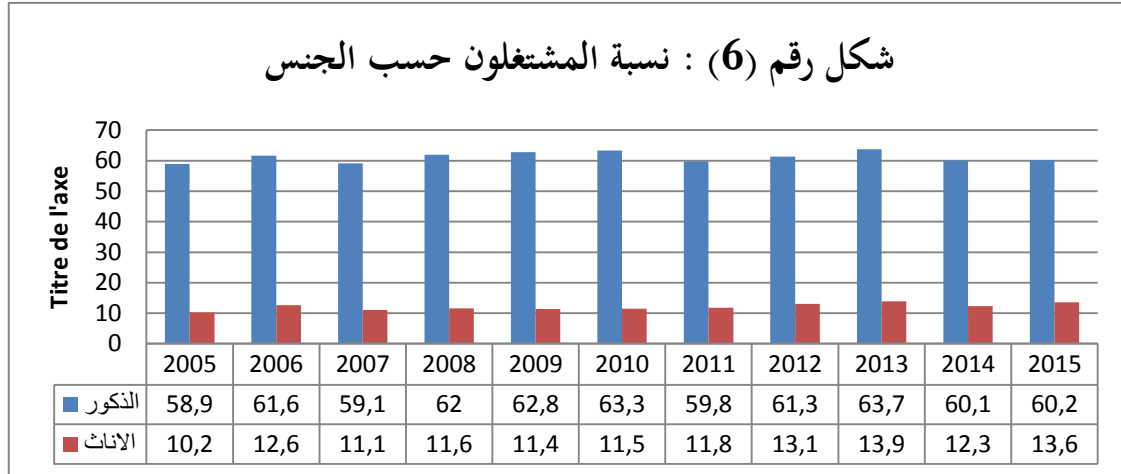
شكل رقم (5) : معدل البطالة حسب الجنس



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن البطالة تمس الإناث أكثر من الذكور حيث بلغ معدل البطالة عند الذكور 14.9 % سنة 2005 و سجل في نفس السنة بالنسبة للإناث 17.5% و انخفضت في سنة 2010 لتصل إلى 8.1 % للذكور بينما ارتفع معدل البطالة عند الإناث ليسجل 19.1 % و في سنة استقر معدل البطالة عند الذكور 9.9 % بينما سجل معدل البطالة في نفس السنة بالنسبة للإناث 16.4 % ، و يسجل نفس النسبة في سنة 2015 بمعدل 16.4 % للإناث و 9.9 % للذكور.

6-نسبة المشتغلون حسب الجنس :



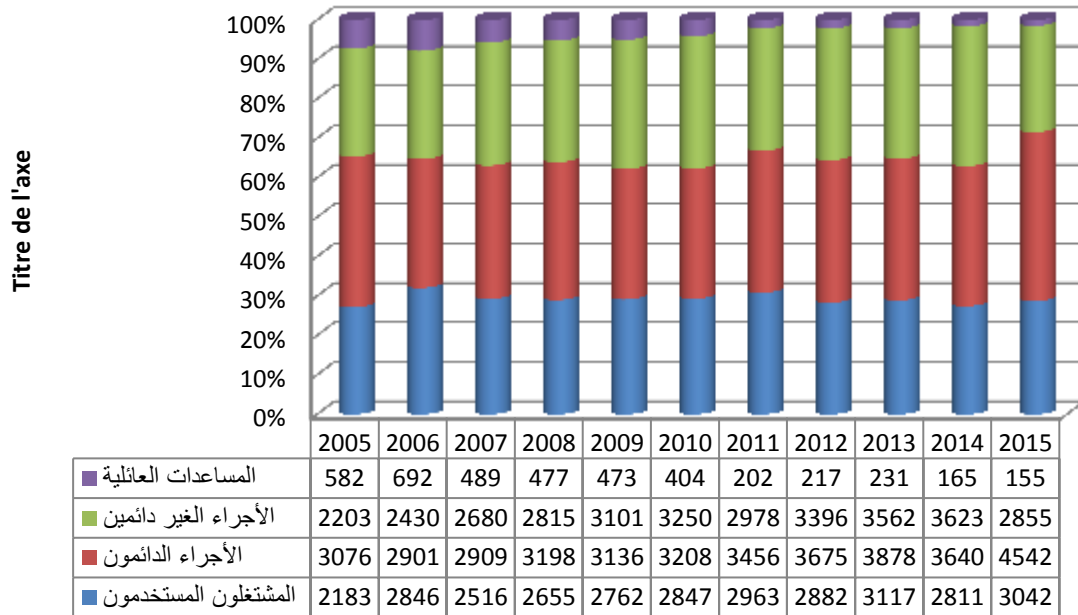
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

من شكل البياني نلاحظ أن نسبة المشتغلين من النساء في الجزائر قليلة جدا مقارنة بالرجال و النسبة الضعيفة تفسر ضعف مشاركة المرأة ، وهذا راجع لكون المرأة تبقى متمسكة بالبيت بينما نجد ارتفاع نسبة النساء في بعض الأسلاك المهنية مثل التربية و بعض تخصصات الطبية .

7-هيكل العاملين حسب الحالة المهنية :

الهدف وراء هذا التوزيع يكمن في التعرف على أهمية الوظائف التي تؤديها العمالة، فهو يعكس الأنشطة السائدة في المجتمع و درجة التطور التي بلغها، وذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح فكرة توزيع تلك العمالة.

الشكل رقم (07): تطور و توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية

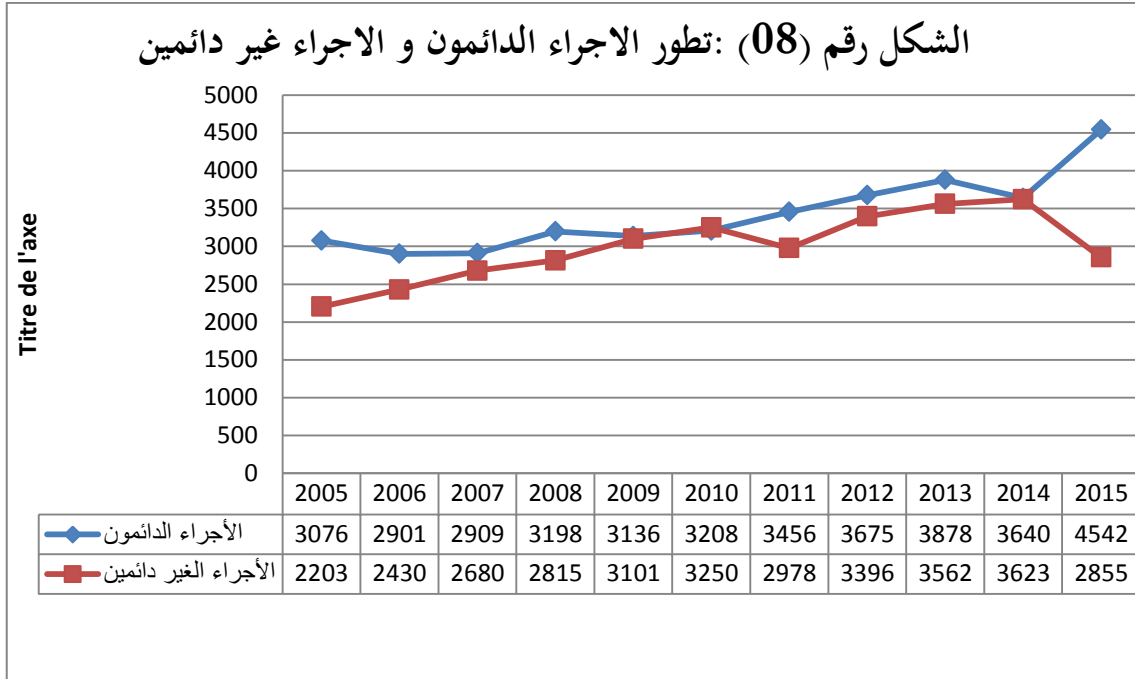


المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الشكل البياني نلاحظ نسبة المستخدمين و المشتغلون سجلت 2183000 سنة 2005 وبدأت في الإرتفاع طفيف كل سنة حتى وصلت عدد المناصب إلى 3042000 سنة 2015 أي بزيادة قدرها 28.23 % أي ما يعادل 859000 مشتغل .

أما العمال الدائمون و الغير الدائمون يشكلان النسبة الكبيرة من العمالة الكلية فالعمل المأجور الدائم عرف ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة بنسبة 32.27 % بسبب الطلب على العمالة الدائمة في المؤسسات و الإدارات الحكومية .

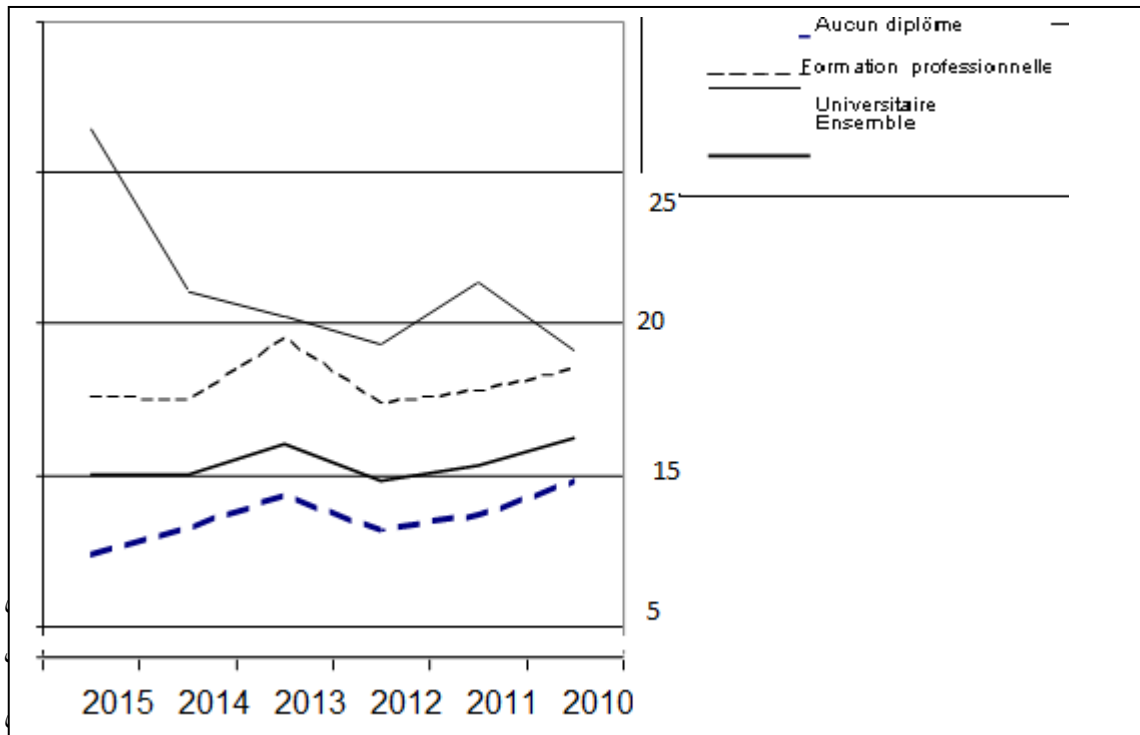
الأجراء الغير دائمين يأتون في المرتبة الثانية بعد العمل المأجور (الدائم) تزايد عبر سنوات الدراسة حتى وصل إلى عدد 3623000 سنة 2014 أي ما يعادل 40 % ثم انخفض سنة 2015 ليسجل 2855000 منصب يفسر هذا الارتفاع بفشل سياسة الحكومة في توفير مناصب شغل دائمة .



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

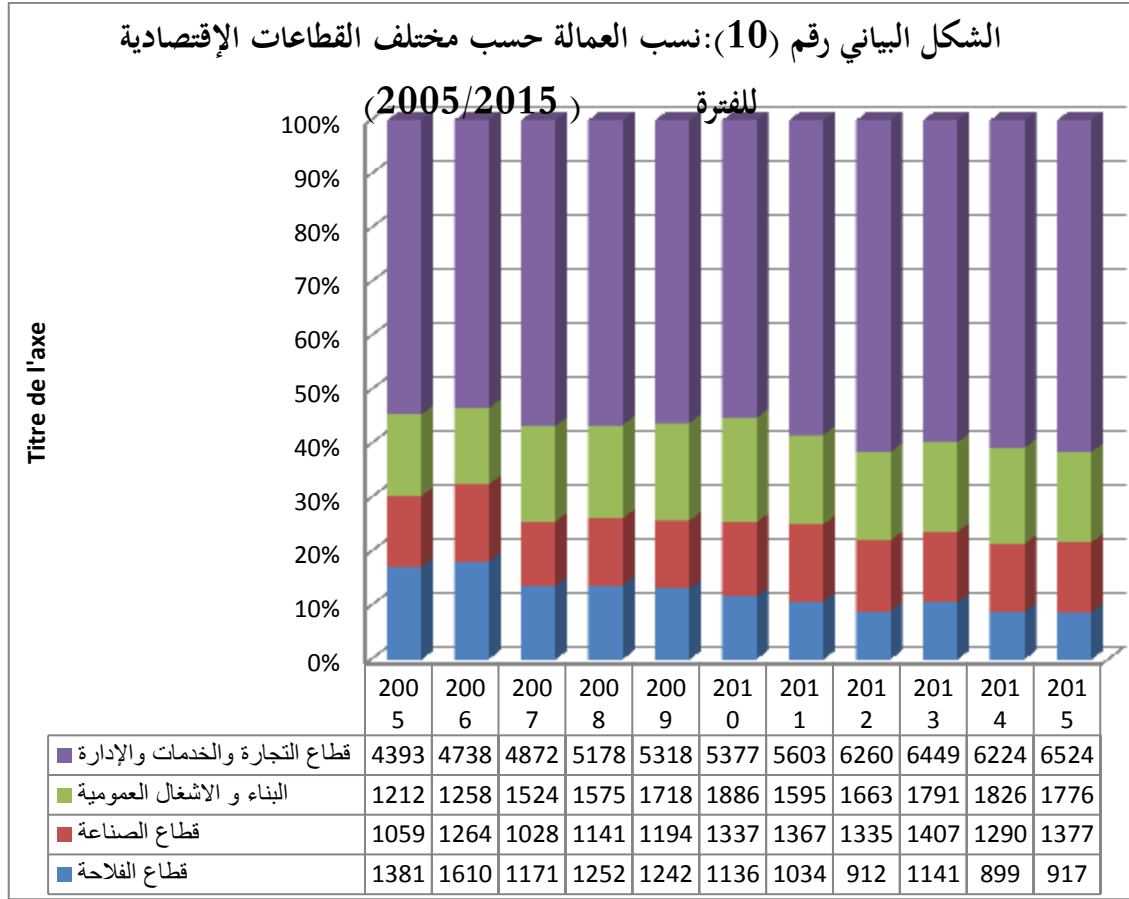
8- هيكل البطالة وفقا لمعيار الحالة التعليمية :

شكل رقم (09) : توزيع البطالة حسب مستوى الشهادة ما بين 2015/2010



أن خريجي معاهد التدريب المهني هم كذلك زادت بنسبة 0.7 نقطة (من 12.7% إلى 13.4%).
و يلاحظ في هذا الصدد أن أكثر من 55.7% من العاطلين عن العمل ليس لديهم شهادة ، و 23.3 % هم من خريجي التدريب أو التكوين المهني و في حين يشكل خريجو الجامعات 21 6%
9- نسب العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية :

الشكل البياني التالي يبين لنا تطور العمالة في مختلف القطاعات الموجودة في الاقتصاد الوطني (قطاع الصناعة، الفلاحة ،قطاع الأشغال العمومية و البناء و قطاع الخدمات).



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الشكل البياني نلاحظ تباين في توزيع اليد العاملة من قطاع لآخر ، فنجد حصة التشغيل الأكبر لقطاع التجارة و الخدمات والإدارة بنسبة 54.60 % سنة 2005 و تبقى في تزايد حتى تصل 61.58 % سنة 2015 يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة تقريبا 17% سنة 2015 ، و تحسن هذا القطاع بعد الركود الكبير الذي عرفه مع بداية تطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي مشاريع السكن على مختلف الصيغ و بنية التحتية ، اما القطاع الصناعي فقد سجل نسبة 13% ولقد فقد هذا القطاع والذي كان إحدى القطاعات المحركة لعجلة التنمية خلال السبعينيات دوره كقطاع موفر للعمالة و لقد تم غلق وخصخصة الكثير من الشركات العمومية الصناعية التي كانت بالأمس توفر مناصب شغل كثيرة و عند تفسيرنا لنسبة 8% للقطاع الفلاحي تبقى ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى و يوجد عزوف كبير على هذا القطاع رغم المساعدات و التحفيزات المقدمة للفلاحين و صغار المستثمرين من طرف الدولة .

فهل هذا يعني أن قطاع التجارة والخدمات والإدارة، مساهمته في الإنتاج الداخلي وإنتاجيته أعلى من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما مكنه من استيعاب أكبر لليد العاملة ؟ أو بالأحرى هل يعني هذا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد خدمات ؟ الحقيقة أن هذه خاصية تمتاز بها الاقتصاديات الريفية، بحيث يكون فيها توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي ، مما يسبب ازدياد ملحوظاً في حجم العمل "غير المنتج" و الإنفاق الاستهلاكي " غير الضروري" الناجم عن ازدياد النفقات الحكومية⁷

10-تحليل معطيات التشغيل و البطالة خلال سبتمبر 2015 :⁸

خلال سبتمبر 2015 ، بلغ حجم السكان الناشطين اقتصاديا 11.932.000 نسمة مع حجم الفئة النسوية الذي بلغ 2.317.000 أي ما يعادل 19,4% من إجمالي هذه الفئة. و بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 41,8% مسجلة بذلك ارتفاعا فاق النقطة الواحدة مقارنة بسبتمبر . 2014 و تفاوتت هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ 66,8% لدى الذكور و 16,4% لدى الإناث .

بصفة عامة، تميزت وضعية سوق العمل خلال سبتمبر 2015 بارتفاع في حجم السكان الناشطين اقتصاديا بعد التراجع المسجل خلال سبتمبر 2014 حيث بلغت نسبة هذا التزايد 4,2 % ، و هو ما يعادل زيادة في الحجم بلغت 479.000 شخصا .و تعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع حجم الفئة المشتغلة و فئة الباحثين عن العمل في آن واحد مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. و بلغ إجمالي السكان المشتغلين 10.594.000 شخصا، أي بنسبة 26,4% من إجمالي السكان و يشكل حجم الفئة العاملة النسوية 1.934.000 مشتغلة و هو ما يمثل 18,3% من إجمالي اليد العاملة .

أما نسبة العمالة - المعرفة كحاصل نسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فأكثر - فقد بلغت 37,1% على المستوى الوطني، مسجلة ارتفاعا بلغ 0,7 نقطة مقارنة بسبتمبر . 2014 و تعود هذه الزيادة أساسا إلى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء و التي ارتفعت ب 1,3 نقطة حيث انتقلت من 12,3 % إلى 13,6% خلال نفس الفترة.

و تظهر النتائج أن الأجراء يمثلون ما يعادل سبعة مشتغلين من ضمن عشرة (69,8%) ، و ترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتمس ثمان مشتغلات من ضمن عشرة (78,8%) . (من جهة أخرى نسجل ارتفاعا في حجم المستخدمين و (231.000 ، و كذلك ارتفاع عدد الأجراء) زيادة ب 134.000 مقارنة)

أصحاب المهن الحرة مقارنة بسبتمبر 2014 بنفس الفترة (بينما شهدت فئة المساعدين العائليين تراجعاً بلغ 10.000 و تظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع و الذي يشغل 61,6% من إجمالي اليد العاملة يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 16,8% ثم قطاع الصناعة بنسبة 13,0% ، و أخيراً القطاع الفلاحي بنسبة 8,7% و يظهر التوزيع حسب القطاع القانوني أن القطاع الخاص يشغل 58,0% من إجمالي اليد العاملة و هو يوافق حجماً بلغ 6.139.000 مشغلاً ، مسجلاً بذلك نفس المستوى الذي بلغه خلال سبتمبر 2014 و نلاحظ تبايناً معتبراً حسب الجنس، حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتمركز أكبر في القطاع العام % 64,1 (من إجمالي اليد العاملة النسوية).

و بلغت فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل حجماً قدر ب 1.337.000 شخصاً ، و بلغ بذلك معدل البطالة 11,2% على المستوى الوطني ، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بلغ 0,6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014 . و بلغ % 9,9 لدى الذكور و % 16,6 لدى الإناث.

11-أسباب مشكلة البطالة في الجزائر:

إن الحديث عن هذه المشكلة في الجزائر يدفعنا بدون شك للبحث عن أسبابها و مبرراتها. و من بين أهم الأسباب الخارجية عن سيطرة الدولة و التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي و منها عدم توفر فرص العمل و التي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤولياتها بصفة مباشرة و غير مباشرة و من أهم هذه الأسباب انخفاض أسعار المحروقات:

لا يختلف اثنان أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على مداخل البترول و هو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض و تراجع لسعره في الأسواق الدولية و قد عاشت الجزائر آثار هذا الوضع بشكل واضح و جلي سنة 1986(3) نتيجة أزمة البترولية حيث انخفضت أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986 ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسات تقييدية بسبب تدهور الريع البترولي و ها ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية و من تم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة و الجدول الموالي يوضح الميزان الجبائي و النقدي.

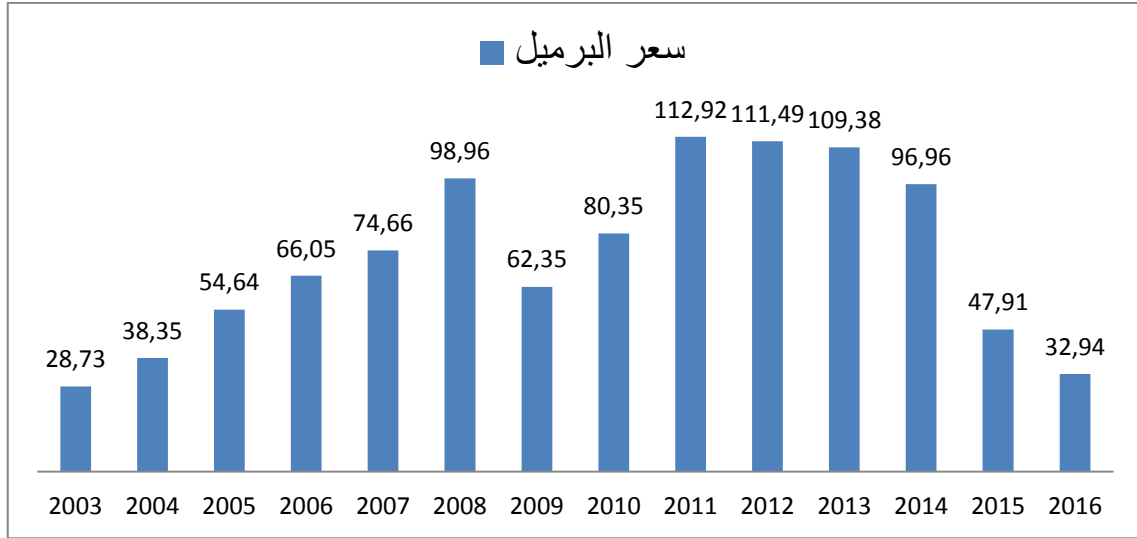
جدول رقم (2): الميزان الجبائي والنقدي				01 مليون دج الوحدة (%)
1988	1987	1986	1985	
26.7	28.4	30.6	36.8	إيرادات الخزينة/الناتج الداخلي الخام
6.9	6.3	7.1	15.9	منها: الجباية النفطية
39.4	35.6	42.3	46.4	نفقات الخزينة / الناتج الداخلي الخام
21.8	20.1	21.1	18.2	النفقات الجارية
12.4	11.7	13.8	15.3	الاستثمار العمومي
5.9	4.9	5.8	7.8	القروض الصافية المقدمة للمؤسسات العمومية
-0.7	-1.1	1.6	5.1	مصاريف أخرى
12.7	7.2	11.7	9.6	رصيد الخزينة / الناتج الداخلي الخام
84	79	75	76	M ² / الناتج الداخلي العام
5.9	7.5	12.3	10.5	تضخم مؤشر الأسعار عن الاستهلاك (IPC)

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 1998، ص 11.

و يبدو من خلال الجدول أن إيرادات الخزينة تأثرت بمتغيرات أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض الجباية البترولية إلى أكثر من النصف بين سنتي 1985 و 1986 وهذا ما أدى إلى إيجاد سياسة النقشف في الاستثمار العمومي و في القروض المقدمة للمؤسسات العمومية و بالتالي تخلي الدولة عن دورها في تمويل هذه المؤسسات ما نتج عنه تصريح عدد كبير من العمال من هذه المؤسسات -العمومية.

أما عند تحليلنا لتطور أسعار النفط للسنوات الأخيرة من الدراسة و المتعلقة بفترة الممتدة ما بين 2003 و إلى غاية جانفي 2016 نحصل على البيانات الموضحة في الجدول التالي الذي يبين تطورا أسعار النفط الجزائري

الشكل رقم (11): يوضح تطورات معدل سعر النفط الجزائري "صحاري بلند" بالدولار للبرميل 2016/2003



المصدر : من إعداد الباحث احصائيات المنشورة على موقع OPEC⁹

من خلال هذا الشكل نلاحظ الانتعاش و التحسن في الأسعار الذي عرفه البرميل منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 حيث ارتفع من سعر 28.73 دولار ليصل إلى سعر 98.96 دولار ليعوده في الانخفاض بعد سنة 2008 اثر تداعيات الأزمة المالية العالمية ثم ينتعش محققا أعلى نسب له في فترة الدراسة ليتجاوز سعر 110 دولار للبرميل خلال سنوات 2011، 2012، 2013

نتج عنه انتعاش الخزينة العمومية ومواصلة الدولة تنفيذ برامجها التنموية التي أطلقتها، بعد سنة 2013 بدأت أسعار النفط في الانخفاض بل في السنوات الأخيرة، وصلت إلى الانهيار حيث وصل سعر البرميل تحت سعر 30 دولار لتدرك الدولة الخطر الكبير الذي هي فيه لتغير سياستها المالية و تتبنى سياسة جديدة هي سياسة التقشف و ربط الأحزمة و تجميد المشاريع التي كانت مبرمجة .

نظرا لأن الإيرادات النفطية تشكل مالا يقل عن 90% من مداخل الحكومة ، وأن توفير الوظائف يعتمد في الأساس على الإنفاق الحكومي الذي تأثر بانخفاض الإيرادات، و بالتالي فمن الطبيعي زيادة معدلات البطالة خلال الأزمة (تراجع أسعار النفط،) و بالتالي انخفضت قدرتها في توفير فرص عمل جديدة و انعكس ذلك على أسواق العمل .

الخاتمة :

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا تحليلنا لظاهرة البطالة في الجزائر فهي متزايدة في حجمها و معدلاتها عبر الزمن حيث سجل معدل البطالة سنة 2000 معدل البطالة بلغ 27,3 % لينخفض سنة

2004 إلى 17,7% ، و انطلاقا من هذه السنة بدأت معدلات البطالة في الإنخفاض إلى أن وصلت كل من سنة 2010، 2011، و تستقر عند معدل 10% ثم ترتفع بشكل ضعيف و تسجل نسبة 11.3 % سنة 2015 و لاحظنا أنها تنتشر و تظهر لدى الفئة العمرية مابين (16-24) و هي الفئة التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة ففي سنة 2015 سجلت تقريبا 30% و يرجع السبب هذا الارتفاع إلى أن هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج معظم الطلبة الجامعيين و معاهد و الذين يتقدمون لمرتهم الأولى لسوق العمل ناقصين الخبرة و التجربة حيث أغلبية المؤسسات الاقتصادية تعطي الأولوية لتوظيف الأفراد المؤهلين و ذوي الخبرة الميدانية والبطالة تمس الإناث أكثر من الذكور حيث بلغ معدل البطالة سنة 2015 بمعدل 16.4 % للإناث و 9.9 % للذكور، فنجد حصة التشغيل الأكبر لقطاع التجارة و الخدمات والإدارة بنسبة 54.60 % سنة 2005 و تبقى في تزايد حتى تصل 61.58 % سنة 2015 يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة تقريبا 17% سنة 2015 ،و تحسن هذا القطاع بعد الركود الكبير الذي عرفه مع بداية تطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي مشاريع السكن على مختلف الصيغ و بنية التحتية ، اما القطاع الصناعي فقد سجل نسبة 13% ولقد فقد هذا القطاع والذي كان إحدى القطاعات المحركة لعجلة التنمية خلال السبعينيات دوره كقطاع موفر للعمالة و لقد تم غلق وخصخصة الكثير من الشركات العمومية الصناعية التي كانت بالأمس توفر مناصب شغل كثيرة و عند تفسيرنا لنسبة 8% للقطاع أفلاحي تبقى ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى و يوجد عزوف كبير على هذا القطاع رغم المساعدات و التحفيزات المقدمة للفلاحين و صغار المستثمرين من طرف الدولة.

و على العموم عرفت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة حيث استقرت تقريبا عند نسبة 11% في 2015 و هي نسبة معقولة نوعا ما إذا قارناها بسنة 2000 فقد كانت تتراوح حوالي 30% و يرجع الفضل في ذلك إلى التدابير و الإجراءات و الهياكل المستحدثة من طرف الدولة للحد من هذه الظاهرة .

قائمة المراجع

- 1 أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية الأسباب- الآثار - الحلول، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2008 ، ص 09.
- 2 زيني فريدة، الآثار الاقتصادية للبطالة. مداخلة في ملتقى دولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة * جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011 م.

3 - دحماني محمد ادريوش ، إشكالية التشغيل في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

تلمسان، 2013 ، ص209 .

4 لحسن دردوري ، بن عامر نبيل ، تشخيص لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري ، مداخلة في ملتقى دولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011م

5 البشير غيد الكريم ، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2006 ، ص 184.

6 تقرير رقم 726 عن ديوان الوطني للإحصاء، النشاط وفرص العمالة والبطالة في سبتمبر 2015.

7 لحسن دردوري ، مرجع سابق ذكره.

8 تقرير ديوان الوطني للإحصاء النشاط الإقتصادي ،التشغيل البطالة سمبتمبر 2015 متاح على الرابط
<http://www.ons.dz/-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%80%D9%80%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D9%88-.html>

تاريخ الاطلاع 2016/02/03 .

9 متاح على الرابط : http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

تاريخ الاطلاع 2016 /03/14